أثر أسلوب الحذف في الوقف والابتداء

د. ناظم ذياب أحمد
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الملخص

إنّ المطلِّع على الكتب التي اهتمت بالقرآن الكريم يجد الكلام فيها عن أسلوب الحذف كثير فلا يكاد يذهب نظره عنه، فآثرت أن أدرس بوريقات قليلة هذا الأسلوب من جهة النحو وأثره على الوقف والابتداء ، وبالتركيز على الكتب التي اهتمت بهذا العلم ،ومستعيناً بالتفاسير وكتب النحو وغيرها.

وبعد استكمال جمع المادة الموجودة في التلخيص بدأت بدراسة أثر الوقف والابتداء في الحذف كحذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفاعل وحذف المفعول وغيرها.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث

١- إنّ أسلوب الحذف من أهم الأساليب التي اهتم بها المفسرون.

٢- إنّ أسلوب الحذف يؤثر على نوع الوقف والابتداء .

٣- إنّ أغلب الوقوف التي اعتمدت على الحذف هي وقوف كافية.

٤- إنّ كتب الوقف كثيرة الاهتمام بهذا الأسلوب.

٥- إنّ علماء الوقف كانوا يعطون نوع الوقف معتمدين على الحذف بحسب تقديره للمعنى واتصاله بما قبله .

٦- إنّ كتب الوقف لم تعين نوع الوقف في الغالب، وأما الأماكن التي عُيّن فيها الوقف فمتقاربة الأعداد بين التام والكافي والحسن.

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فالقرآن الكريم كلمة الله في الأرض، وهو الكتاب الأول الذي تسابق العلماء على دراسته، والوقوف على مواضع الإعجاز فيه، ومن بين الميادين التي سلكها العلماء ميدان دراسة الحذف،واهتموا به كثيراً، فهو ميدانٌ يحتاج إلى خبرة ودُربة ودراية في معرفة المحذوف وتقديره دون إخلالٍ في السياق القرآني، وإنّ المطلِّع على الكتب التي اعتنت بالقرآن الكريم يجد الكلام فيها عن هذا الأسلوب كثير، فلا يكاد يذهب نظره عنه، ومن هذه الكتب كتب الوقف والابتداء، فآثرت أن أدرس بوريقات قليلة هذا الأسلوب من جهة المعنى النحوي وأثره على الوقف والابتداء وبالتركيز على الكتب التي اعتنت بهذا العلم ،ومستعيناً بالتفاسير وكتب النحو وغيرها.

وبعد استكمال جمع مادة دراسة البحث بدأته بتمهيد يبين تعريفاً بعنوان البحث وما ذهب العلماء إليه في بيان ألفظ عنوان البحث ، ثم بعد ذلك بدأت بدراسة المادة المجموعة وهي كثيرة جداً في كتب الوقف والابتداء ،فأخذت نماذجاً منها لبيان أثر الحذف في نوع الوقف ، وكذلك لبيان الأولى من الوجوه التي ذكرها العلماء في هذا الوقف وإنْ كان ترجيح غير باب الحذف في الآية المدروسة، فأخذت نماذجاً من حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفاعل وحذف المفعول وغيرها.

وكان المنهج يقوم على كتابة الآية القرآنية ثم بيان مكان الوقف المراد دراسته، ثم بيان الأوجه الإعرابية المحتملة لهذا الوقف من الحذف وغيره ودلالة كل وجه ونوع الوقف للوجه من كتب الوقف وغيرها ، ثم في نهاية المسألة بيان

الأرجح من بين آراء العلماء في النحو وفي الوقف ونوعه، واتبعت هذا المنهج لبيان أنّ نوع الوقف يختلف باختلاف المعنى النحوي وتقدير المحذوف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:التعريف بعنوان البحث

أولاً: الأثر:

قال ابن فارس:((الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول:تقديم الشيء، ورسم الشيء، والتأثير:إبقاء الأثر في الشيء))(١).

وأما عند الجرجاني فقد جمعها في ثلاثة معانٍ أيضاً،وهي:((الأول:بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من شيء، والثاني: بمعنى العلامة، والثالث:بمعنى الجزء))(٢).

فالمراد هنا تقديم الشيء وتأثيره وبيان النتيجة والباقي من الأثر في الشيء.

ثانياً: الحذف

لغةً : الإسقاط وحذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً، قَطَعَه مِنْ طَرَفه، فحَذْفُ الشَّيء : إسقاطُهُ، يقال : حَذَفْت مِنْ شَعْري ومِنْ ذَنْبِ الدّابة , أيْ : أخَذْت منه أو قطعت منه(٣).

اصطلاحاً

هو إسقاط جزءٍ من الكلام أو كله لدليل(٤)،وقد عرفه الرماني على أنّه ((إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام والقصر بنيَّة الكلام))(٥) .

أسلوب الحذف وصفه ابن الأثير بأنَّه ((عجيبُ الأمر، شبيه بالسّحر، وذاك أنَّك ترى فيه تَرْك الذكر أفصح من الذكر، والصَّمت عن الإفادة أزيد للإفادة... والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أنْ يكونَ في الكلام ما يدلّ على المحذوف)) (٦) ، وقريب من ذلك قول الجرجاني :((إنَّه ما من اسمٍ أو فعلٍ نجده حُذِف ثم أُصيب به موضعه وحذف في حال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس آنس من النطق به)) (٧).

ودراسة اسلوب الحذف في القرآن يقوم على بيان ماقدّره المفسرون بناءً على مقتضيات الصناعة النحوية وسياق الكلام ليُفسر القرآن على أتم وجه, لأنَّ اللغة تجعل للجملة العربية أنماطًا تركيبية معينة ففي الجملة أركانها ومكملاتها(٨).

أسباب الحذف

إنّ الحذف من الاساليب العربية المعروفة في اللغة، ولعل من أهم دواعي الحذف عند العرب هو الإيجاز والاختصار الذي يُكسب العبارة قوة ورصانة ويُجنبها الثقل، بل إنّ كثيراً من النحويين يؤكدون بأنّ البلاغة تكمن في الحذف والإيجاز، وقد تناول علماء العربية ظاهرة الحذف بعناية بالغة، فسيبويه يذكر أسباب الحذف فيجملها بكثرة الاستعمال، واتساع الكلام، والاختصار، والتخفيف، وعلم المخاطب بالمحذوف (٩)، فمثال كثرة الاستعمال قوله : ((وما حذف من الكلام لكثرة استعمالهم كثير ومن ذلك : هل من طعام ، أي: هل من طعام في زمان أو مكان)) (١٠)، ومن الحذف لاتساع الكلام وإرادة الاختصار ما جاء في كلامه عن قوله تعالى ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا

لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ يوسف: ٨٢ ، إذ عزى سيبويه هذا الحذف إلى سعة الكلام وإرادة الاختصار(١١)،والتخفيف جاء في قوله :((والترخيم حذف اواخر الاسماء المفردة تخفيفاً ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا))(١٢)، ومن علم المخاطب باللفظ المحذوف فيقول عند حديثه عن حذف المبتدأ ((ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شرا له يريد كان الكذب شرا له الا انه استغنى بأن المخاطب قد علم انه الكذب))(١٣) .

وأفرد ابن جني مبحثا خاصا في باب شجاعة العربية، تحدث فيه عن الحذف أولا وفصّل القول فيه، فذكر حذف الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، ولا يكون الحذف إلّا إذا دلّ دليل عليه, وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، وفصّل أسباب هذا الحذف، ولا يرى ابن جني أنها تخرج عما جاء عند سيبويه(١٤) .

ثالثاً: الوقف

لغة : قال ابن فارس: ((الواو والقاف والفاء أصلٌ صحيحٌ يدل على تَمَكُّثٍ في شيءٍ ثُمَّ يُقاس عليه)) (١٥).

اصطلاحاً

عرَّف العُماني(١٦) الوقف قائلاً : ((واسم الوقف يُطْلَقُ على شيئين: أحدهما : المقطع الذي يَسْكُتُ القارئ عنده في تلاوته سواء كان مختاراً أو مضطراً أو كان ممَّا يَتُمُّ الكلام عنده أو لا يتم فإنَّه يُسَمَّى وَقْفاً ... والثاني : المواضع التي نَصَّ عليها القراء في كتبهم على أقسامها في التمام والحسن ، يُسَمَّى كل موضع منها وقفاً وإنْ لم يَقِف القارئ عنده ، وإذا قيل : هذا كتاب في الوقوف فإنَّما يُراد به هذه المواضع المنصوص عليها والموسومة بالحُسْنِ إذا سكت عندها القارئ ،

فاستعمال هذه اللفظة عند القراء لهذا القبيل وإنْ كان وَضْعُهُ في الأصل للقسم الأول)) (١٧).

وعَرَّفَه ابن الجزري بأنّه:((عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يُتنفسُ فيه عادة بنيّة استئناف القراءة ، إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله))(١٨).

أثر أسلوب الحذف في الوقف والابتداء

أولاً: حذف المبتدأ

قال تعالى:﴿ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾ غافر: ١٦

ذكر العكبري أنّ ﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ ظرف، والعامل فيه ﴿ لِّمَنِ ﴾ ، أو ما يتعلق به الجار، ثم قال : ((وقيل هو ظرف للملك ﴿ لِلَّهِ ﴾ أي: هو لله، وقيل الوقف على﴿ ٱلۡمُلۡكُ ﴾ ، ثم استأنف فقال: هو اليوم لله الواحد: أي استقر اليوم لله))(١٩)،وكأنّه أجاز على تقدير حذف المبتدأ ، وتبعه الكواشي(٢٠) في الوقف على﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ وجعله حسناً إن جعلت﴿ لِلَّهِ ﴾ جواب الشهداء له تعالى ،ثم ذكر أنّ بعضهم يقف على﴿ ٱلۡمُلۡكُ ﴾ ويبتدئ على تقدير : هو اليوم لله أو يجمع تعالى الخلائق يوم القيامة ثم ينادي :لمن الملك اليوم فيجيبون لله الواحد أو يخرسون عن الجواب فيجيب تعالى نفسه(٢١).

واتفقت كتب الوقف على الوقف على﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾، وهو كافٍ عند أبي حاتم بقوله: ((فلما لم يجبه أحد ولم يبق حي إلا أماته قال الله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾))[٢٢]، وتبعه العماني والأنصاري(٢٣)، وحسن عندالأوسي وتبعه الأنباري(٢٤)، وذهب الداني إلى أنّ الوقف كافٍ قائلاً: ((﴿ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ﴾ غافر: ١٥

كاف، ومثله ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ ثم يجيب نفسه: ﴿ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾))(٢٥)، ومطلق عند السجاوندي للفصل بين السؤال والجواب(٢٦). واتفقوا على التمام على القهار (٢٧).

والأولى الوقف على ﴿ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ يكون كافياً سواء أكان الله تعالى يقرر هذا التقرير ويسكت العالم هيبة وجزعا، فيجيب هو نفسه بقوله: لِلَّهِ الْواحِدِ الْقَهَّارِ أي:هو تعالى السائل وهو المجيب، أم كما قال ابن مسعود: ((أنه تعالى يقرر فيجيب العالم بذلك، وقيل ينادي بالتقرير ملك فيجيب الناس))(٢٨)،وتمام الوقف على آخر الآية﴿ ٱلۡقَهَّارِ ﴾.

بين حذف المبتدأ وحذف الفعل

قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧ ﴾ البقرة: ٢٦ – ٢٧

الوقف على﴿ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ وتحديد الوقف ونوعه يعتمد على إعراب﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ وفيه أربع تقديرات:

الأول: أنْ يكونَ نعتاً للفاسقين(٢٩)، وفي هذا الوجه لا وقف على﴿ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ لئلا يفصل بين النعت ومنعوته(٣٠)،وهو جائز عند الأنصاري(٣١) .

والثاني: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ من قوله:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ (٣٢)، فتم الوقف على﴿ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾(٣٣) ؛لعدم تعلق ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنى(٣٤).

والثالث: أنه منصوبٌ على الذمِّ(٣٥) ،فالوقف كافٍ عند النحاس(٣٦)وحسن عند الأشموني على تقدير :أعني الذين(٣٧)، وتام عند الأنصاري(٣٨).

والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون(٣٩)،فالوقف كافٍ عند النحاس(٤٠)،وكافٍ عند الأشموني على تقدير :هم الذين(٤١)وتام عند الأنصاري(٤٢).

والوجهان الأخيران هما وجها الحذف، واختلف نوع الوقف عند الأشموني تبعاً لنوع المحذوف، ففي النصب يرى الوقف حسناً في حين يراه كافياً على وجه الرفع، والأولى القول بكفاية الوقف على ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ وعلى الوجهين؛ لتعلّق ما بعده بما قبله في المعنى، فالحذف لابد أن يعتمد على دليل قبله، والدليل أنّه بيان وتفسير للجملتين المصدّرتين بـــ(أمّا)؛ لأنّ معنى هاتين الجملتين قد اشتمل عليهما معنى الجملتين السالفتين إجمالاً فعِلْمُ المؤمنين ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ هدىً، وقول الكافرين ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾ ضلالاً، فـــ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ صفة لـــ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ للذم وتقرير للفسق فهي هنا للتعريف بالمراد من الفاسقين ، أي: الفاسقين الذين عُرِفُوا بهذه الصفات الثلاث وهذه الصِّفَاتُ صفات الكفار،وهي المباينة لصفات المؤمنين (٤٣).

بين حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل

قال تعالى ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ آل عمران: ١٣

الوقف على ﴿ٱلْتَقَتَا ۖ﴾ يعتمد على أوجه تقدير ﴿فِئَةٌ﴾ فالرفع على أوجهٌ، الأول: أن يرتفع على البدل ، والثاني: أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمر تقديره:

إحداهما فئةٌ تقاتل ،والثالث: أن يرتفع على الابتداء وخبره مضمرٌ تقديره: منهما فئة تقاتل، وقرأ الحسن ومجاهد وحميد: (فئةٍ تقاتل) بالجر على البدل من ﴿ فِئَتَيْنِ ﴾ ،وقرأ ابن السَّمَيْفَع وابن أبي عَبْلة (فئةً) نصباً وفيه وجهان، أحدهما: النصب على تقدير فعلٍ محذوف،على تقدير: أعني أو أمدح أو أخص،والآخر: النصب على الحال(٤٤).

وما يهمنا من هذه الوجوه المذكورة وجه الحذف وأثره على الوقف والابتداء، فذكرت كتب الوقف وجه الحذف فذكر النحاس أنّ الوقف تام عند نافع على وجه الرفع، وتبعه محمد بن عيسى وأحمد بن جعفر(٤٥) والعماني(٤٦)، ويرى النحاس وجوب كون الوقف كافياً غير تام؛لأنّ التقدير: منهما فئة، وجائز عنده على وجه النصب على تقدير أعني(٤٧)، والوقف حسن عند ابن أوس على قراءة الرفع، ولا وقف على وجهي النصب والجر(٤٨)، وكذلك الوقف حسن على قراءة الرفع عند ابن الأنباري على معنى:إحداهما فئة، ولا وقف على وجهي النصب والجر عنده(٤٩)، والوقف مطلق عند السجاوندي ؛لأنّ التقدير: (منهما فئة) أو (إحداهما فئة)(٥٠)، ويرى الأشموني أنّ وجه رفع ﴿ فِئَةٌ ﴾ ليس على حذف المبتدأ وإنما على أنها مبتدأ خبره جملة﴿ تُقَاتِلُ ﴾ (٥١) .

أجاز ابن الأنباري الوقف ولم يجز الابتداء على تقدير: (منهما فئة) أو (إحداهما فئة)(٥٢) ، بينما اختلفت تسمية الوقف عند ابن النحاس باختلاف تقدير المحذوف فيرى وجوب كفاية الوقف على تقدير: (منهما فئة) وسمى الوقف بالجائز على وجه النصب على تقدير أعني(٥٣)،ولم يفرّق السجاوندي في التسمية(٥٤)، والأولى أن يكون الوقف كاف على وجوه الحذف كلها ؛لأنّه تفصيل للفئتين، وهو صدر جملة للاستئناف في التفصيل الوارد بعد الإجمال والجمع(٥٥)، ولا وقف على الوجوه الأخرى.

التقدير الراجح ما ذهب إليه الأشموني في القول بكفاية الوقف على﴿ ٱلْتَقَتَا ﴾ في وجه رفع﴿ فِئَةٌ ﴾ على أنها مبتدأ خبره جملة﴿ تُقَٰتِلُ ﴾، والذي سوّغ الابتداء بالنكرة التفصيل، وكذلك أنّها موصوفة وصفتها محذوفة تقديرها: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، فحذف من الجملة الأولى ماأثبت مقابله من الجملة الثانية، ماأثبت مقابله في الأولى، وهو النوع يسمى بالاحتباك من أنواع البديع (٥٦) .

وكذلك بين حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿١٥﴾ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾ آل عمران: ١٥ – ١٦

الوقف على ﴿ بِٱلْعِبَادِ ﴾ يعتمد على إعراب ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ ،ويعرب ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ بالرفع والنصب والجر، أما الرفع ففيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ خبره محذوف، تقديرُه: الذين يقولون كذا مستجابٌ لهم، والآخر: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره :هم الذين يقولون، ووجه النصب فبإضمار أعني أو أمدح، والجرّ من وجهين، أحدهما: النعت والآخر البدل(٥٧).

واختلف أصحاب كتب الوقف في نوع الوقف على اختلاف تقدير المحذوف عند القول بالوقف على﴿ بِٱلْعِبَادِ ﴾، فأجاز النحاس الوقف على وجه حذف المبتدأ على تقدير: هم الذين أو حذف الفعل على تقدير: أعني الذين (٥٨) ، وتبعه السجاوندي(٥٩) ،وهو كاف عند الداني (٦٠)، فهو يرى أن كل ما يرد من نحو: الذين والذي نعتاً فجائزٌ فيه الرفع على المدح بتقدير: هم الذين، أو النصب

بتقدير: أعني الذين، ويكون الوقف قبله كاف، ويجوز والاتباع على النعت لما قبله ويكون الوقف قبله حسن(٦١)، والوقف حسن عند العماني على تقدير:(هم الذين يقولون) أو على المدح على تقدير: أعني الذين يقولون (٦٢)، وتبعه الكواشي والأنصاري(٦٣)، وأما الأشموني فقد جعلنا بالخيار بقوله: ((فمن رفعه خبر مبتدأ محذوف أو نصبه بمقدر كان الوقف على﴿ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ تاماً أو كافياً وليس بوقف لمن جرّه بدلا من قوله:﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ ﴾ ، أو نعتا للعباد، ومن حيث كونه رأس آية يجوز)) (٦٤).

والأولى ما ذهب إليه الداني فالوقف كافٍ على وجه الحذف ويُسَميه النحويون الرفع أو النصب على القطع، لتعلقه بما قبله بالمعنى فيرى المفسرون أنّ وجه النصب فعلى المدح تقديره: أمدح الذين يقولون ربَّنا إنَّنا آمَنَّا،وأن وجه الرفع على التخصيص ،والتقدير: هم الذين يقولون كذا وكذا أو كأنه قيل: مَنْ هم هؤلاء المتقون الفائزون بهذه الكرامات السنية ؟ فقيل: هم الذين يقولون(٦٥).

ثانياً: حذف الخبر

قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٥ ﴾ المائدة: ٥

الوقف على﴿ حِلّٞ لَّهُمۡۖ ﴾

اختلف العلماء على مكان الوقف ونوعه، وهذا الخلاف عائد إلى الخلاف في إعراب﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ ﴾ ولهم فيها وجهان من الإعراب:

الأول: أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ؛ لدلالة ما تقدم عليه، فالتقدير عندهم: والمحصنات من المؤمنات حِلٌّ لكم أيضاً،(٦٦)وذكرهنّ توطئة وتمهيداً لقوله تعالى:﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ (٦٧)،وذهب الكواشي إلى أنّ الوقف على ﴿ حِلٌّ لَّهُمۡ ﴾ چ كافٌ إنْ رفعت ﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾ على الابتداء والخبر محذوف تقديره: حلٌّ لكم(٦٨)، وتابعه الأنصاري الأشموني(٦٩).

الثاني :أن يكون معطوفاً على قوله:﴿ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ أو على قوله:﴿ وَطَعَامُ ﴾ (٧٠).

ويرى ابن أوس أنّ الوقف حسن ولكنه لم يبين علة جعله حسناً أو على أي وجه من الوجوه التي ذكرها العلماء(٧١) ،ولم يرضَ الأنصاري الوقف على وجه العطف إلا بالتجوّز بقوله:((فإن جعل معطوفاً على الطيبات لم يوقف عليها إلا بتجوّز))(٧٢) ،وتابعه الأشموني(٧٣)، وسمى السجاوندي الوقف على ﴿ حِلٌّ لَّهُمۡ ﴾ بالمجوّز ؛لأنّ قوله(والمحصنات) عطف على قوله:﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ ﴾ ،لا على ما يليه(٧٤).

وأما عطفه على﴿ وَطَعَامُ ﴾ فقد بيّن الطاهر بن عاشور مناسبتة بقوله : ((وعندي: أنّه إيماء إلى أنَّهنّ أولى بالمؤمنين من محصنات أهل الكتاب ، والمقصودُ هو حكم المحصنات من الذين أوتوا الكتاب، فإنّ هذه الآية جاءت لإباحة التزوّج بالكتابيات، فقوله :﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ عطف على﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمۡ ﴾، فالتقدير: والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب حِلّ لكم))(٧٥).

وجعل في بعض المصاحف من الوقف اللازم ،وأيّده بعض المعاصرين ؛ لأنّه لا يؤدي إلى فساد المعنى ،وبعضهم الآخر لم يؤيّده للاحتمالات الإعرابية التي ذكرها العلماء(٧٦).

ومن هذا كله يبدو أنّ الكواشي أوّل من قال بأنّ الوقف كافٍ في حالة الرفع على الابتداء، والخبر محذوف وهو الأولى ، وأما العطف فالأولى ماذهب إليه السجاوندي بجواز الوقف، ولكن الوصل أولى؛ لئلا يوهم الوصل تحليل ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ لأهل الكتاب(٧٧).

ومن مواضع حذف الخبر كذلك:قوله تعالى:﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿١٥﴾ ﴾ محمد: ١٥

الوقف على﴿ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ ﴾

للنحويين في: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾: أوجه، الأول: أنه مبتدأ، وخبره مقدر، فقدَّره النضر بن شميل: مثلُ الجنة ما تسمعون، وقدَّره سيبويه: (فيما يُتْلَى عليكم مَثَلُ الجنة) ، والثاني: أن ﴿ مَّثَلُ ﴾ زائدةٌ تقديره: الجنة التي وعد المتقون فيها أنهارٌ، والثالث: أنَّ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ مبتدأٌ، والخبر قوله:﴿ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ ﴾ ، والرابع: أنَّ ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ مبتدأٌ، خبره﴿ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ ﴾ (٧٨) .

ومايهمنا هو الوجه الأول ورأي سيبويه أنّه مبتدأ لخبر محذوف: ((قوله تعالى﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ ﴾ ثمّ قال بَعْدُ:﴿ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ ﴾ فيها كذا وكذا ، فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذى بعده فذكر أخباراً وأحاديثَ، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يُقَصُّ عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمارِ ونحوه والله تعالى أعلم))(٧٩).

واتفق النحاة على أن﴿ مَّثَلُ ﴾ مبتدأ ولكنهم اختلفوا في كون خبره ظاهراً أو مقدراً وما هو تقديره، فالتقدير عند سيبويه تقديره :ومن القصص مثل الجنة، أو

مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار(٨٠)،وعند يونس والنضر والفراء على معنى: مثل الجنة صفة الجنة، وذكر الكسائي أنّ تقديره: مثل أصحاب الجنة وقيل‌ائدة والخبر إنما هو عن الجنة والجنة في المعنى رفع بالابتداء(٨١).

ذكر السجاوندي أنّ الوقف على ﴿ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ ﴾ جمطلق معللاً بقوله: ((للحذف ،أي :إن فيها أو مثل خبر مبتدأ والتقدير : مما يقص عليكم مثل الجنة))(٨٢).

وهو كاف عند العماني على تقدير فيما يقص عليكم، ثم أخذ صفة الجنة فقال فيها كذا وكذا(٨٣)، وتابعه الأنصاري على وجه حذف الخبر وغير جائز إنْ جعل خبره فيها أنهار(٨٤)، وتابعه الأشموني بشيء من التفصيل بقوله:((﴿ وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ ﴾ (كاف) إنْ جعل التقدير: ومما نقص عليك أو يقص عليك مثل الجنة، فمثل خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: مثل الجنة فيما نقص عليك أو يقص عليك، وليس بوقف إن جعل﴿ مَّثَلُ ﴾ مبتدأ خبره﴿ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ ﴾ وما تسمعون من صفة الجنة؛ لأنه يصير تفسيراً يغني عنه ما قبله))(٨٥).

والراجح أن الوقف كاف هنا إن قدرنا خبره محذوف؛لأن الجملة بعدها استئناف مسوق لشرح محاسن الجنة الموعودة آنفا للمؤمنين وبيان كيفية أنهارها (٨٦)، وأما على كون الخبر﴿ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ ﴾ فلا وقف لئلا نفصل بين المبتدأ والخبر في الوقف.

بين حذف الخبر وحذف حرف الجر

قال تعالى:﴿ وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٢٢٤ ﴾ البقرة: ٢٢٤

الوقف على﴿ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾ يعتمد على محل إعراب﴿ أَن تَبَرُّواْ ﴾وفيه وجوه:

الأول : الرفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: البر والتقوى والإصلاح أولى وأمثل ،مثل قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴿٢١﴾ ﴾ محمد: ٢١ (٨٧).

والثاني :النصب وفيه حالات عدة:

الأول: النصب على حذف اللام الجارة المطرد حذفها مع (أَنْ) ، أي: لا تمنعكم اليمين بالله البر والتقوى والإصلاح ،أو على حذف حرف الجر(في) فتعدى الفعل (٨٨).

والثاني: فى موضع نصب مفعول من أجله، أي :مخافة أنْ تبروا، وقدّره الكوفيين بـــ(لئلا تبروا)، وهو علة النهي(٨٩).

والثالث: مفعول الأيمان ، بتقدير (لا) محذوفة بعد (أن) والتقدير: ألاّ تبروا ،وهو كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ النساء: ١٧٦ (٩٠).

والرابع: النصب على تقدير :كراهة أن تبروا ثم حذفت (٩١) .

والخامس: عطف بيان لأيمانكم أو بدل منها ،أي: لا تجعلوا الله لبركم وتقوا كم وإصلاحكم بين الناس عرضة لأيمانكم(٩٢).

الثالث:الجر : هو في موضع خفض على قول الخليل والكسائي التقدير: في أن تبروا، فأضمرت (في) وخفضت بها(٩٣).

وناقش هذا الوقف العماني والأشموني ولم يجوّزا الوقف على الوجوه كلها لعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول وكذلك بين التابع والمتبوع،إلاّ حالة الرفع فجعلا الوقف حسناً (٩٤)؛ لأنه يؤدّي إلى انقطاع المعنى عمَّا قبلها، والظاهر تعلُّقُه به.

فعلى المفعول لأجله لا يكون وقفاً؛ لعدم جواز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وكذلك البدل وعطف البيان لئلا يفصل بين التابع والمتبوع (٩٥)، وعلى الابتداء وحذف الخبر يكون حسناً؛ لعدم استطاعتنا الابتداء به لتعلقها بالجملة التي

قبلها، فالمعنى:(أَنْ تَبَرُّوا وتتقوا وتُصلِحُوا خيرٌ لكم مِنْ أَنْ تجعلوه عُرْضَةً لأَيْمانكم)(٩٦)، فكأنّها جملة تفضيل .

ثالثاً: حذف الفاعل

قال تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ الأنبياء: ٦٣

الوقف على﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾

اختلفت كتب الوقف في تحديد الوقف في قوله تعالى﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾ وهذا الخلاف جاء من اختلاف النحاة والمفسرين في تحديد كون﴿ فَعَلَهُۥ ﴾ اسم أم فعل، وكذلك في خلافهم في تحديد الفاعل

فذهب الجمهور إلى أنّه فعل ولكنهم اختلفوا في الفاعل على مذهبين :

أحدهما :مذهب الجمهور وهو أنّ الفاعل هو﴿ كَبِيرُهُمْ ﴾ ، ولم يقصد فيه نبيّنا إبراهيم(عليه السلام) أن ينسب القول الصادر منه إلى الصنم، وإنما هو من باب التعريض الذي مقصده إلزامهم الحجة على ألطف وجه وأحسنه، مع ما فيه من التوقي من الكذب، إذ قصد إثبات الفعل لنفسه أي:إبراهيم على الوجه الأبلغ متضمناً فيه معنى الاستهزاء، وحجتهم مارواه أبو هريرة أن النبي(صلى الله عليه وسلم) قال: ((لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات ثنتين منهن في ذات الله –عز و جل– قوله ﴿ فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ ﴾ الصافات: ٨٩ ، وقوله:﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾...))(٩٧)، فيكون الوقف على﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ ؛ لئلا يفصل بين المسند والمسند إليه، ورجحه البغوي، وهو وقف عند السجاوندي بقوله: ((وقد قيل :على تأويل فَعله منْ فعلَه ،وفيه بُعدٌ ، بل هو تعريض على أنّه يمكن تعليقه بقوله: ﴿ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ على التقديم ، وتأخير قوله: ﴿ فَسْـَٔلُوهُمْ ﴾))(٩٨) .

والآخر :هو أن يكون الفاعل محذوفاً، أي: فعله من فعله، وهو قول الكسائي، ويكون الوقف على﴿ فَعَلَهُۥ ﴾ و يبتدأ كبيرهم يخبركم فاسألوه.

والوقف عند الكسائي تام، ورجحه الأشموني بقوله : ((قال ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾ (تام)، أي: فعله من فعله، أبهم إبراهيم –عليه الصلاة والسلام– الفاعل تعريضاً للمعنى المقصود الذي أراده؛ فراراً من الوقوع في الكذب، فهو منقطع عما بعده لفظاً ومعنى، فهو تام قاله الكسائي، وقوله: ﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ جملة من مبتدأ وخبر استئنافية لا تعلق لها بما قبلها، أو هي إخبار بأنَّ هذا الصنم المشار إليه أكبر الأصنام، وهذا صدق محض بخلاف ما لو جعل كبيرهم فاعلاً بفعله، فإنَّه يحتاج إلى تأويل ذكروه))(٩٩) .

وردّ العكبري هذا الوجه، وحجته أنّ حذف الفاعل لايسوغ ، وسوغ هذا الوجه أبو حفص الحنبلي بقوله: ((وهذا القول يُعْزى للكسائي ، وحينئذ لا يحسن الرد عيله بحذف الفاعل، فإنه يجيز ذلك ويلتزمه ، ويجعل التقدير : بل فعله من فعله ويجوز أن يكون أراد بالحذفِ الإضمارَ؛ لأنه لمّا لم يذكر الفاعل لفظاً سمّى ذلك حذفاً))(١٠٠)،وحذف الفاعل لم يجوزه البصريون (١٠١).

وذهب الفراء إلى القول بأنّ﴿ فَعَلَهُۥ ﴾ ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلت على (عل) التى أصلها (لعل) حرف ترج، وحذفت اللام الأولى وخففت الثانية،وهي قراءة محمد بن السُّمَيْقَع فقد قرأ: (بل فعَلَّه كبيرهم) (١٠٢)، ورجحها الفراء بقوله: ((قال بعض الناس بل فعَلَّه كبيرهم مشدّدة يريد: فلَعَلّه كبيرهم، وقال بعض الناس: بل فَعَله كبيرهم إن كانوا ينطقون))(١٠٣) ، فلعله، أى : فلعل الفاعل كبيرهم.

ورد ابن عطية رأى الفراء ووصفه بالتكلف، وضعفه أبو حيان ووصفه بأنه بعيد عن طريق الفصاحة،وتبعهما الأشموني بقوله: ((وهو مرغوب عنه))(١٠٤)،وذكر النيسابوري أنّ فيه تعسفاً، وتبعهم الألوسى، قائلا: ((ولا يخفى

أن يُجلَّ كلامُ الله تعالى العزيز عن مثل هذا التخريج، والآية عليه فى غاية الغموض، وما ذكر فى معناها بعيد بمراحل عن لفظها))(١٠٥)،ويكون الوقف على ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾.

والأولى ماذهب إليه الجمهور ويكون الوقف على﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ ويكون تاماً ؛لأنّ عدم التأويل أولى من التأويل ، مادام هناك قول بالإجماع عند الأمة بجواز فرض الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه فإنه أقرب في الحجة لقوله صلى الله عليه وسلم (إنَّ في المعاريض لمندوحة عن الكذب)(١٠٦)

ومن مواضع حذف الفاعل كذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْآخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴿١٠٤﴾ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾ هود: ١٠٣ – ١٠٥

الوقف على ﴿ مَّعْدُودٍ ﴾

إنّ الذي يحدد مكان الوقف هو فاعل يأتي وللنحاة في فاعله قولان:

أحدهما: أنّه ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير في﴿ نُؤَخِّرُهُۥٓ ﴾ وهو قوله :﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ ، والمعنى : لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم إلاّ بإذن الله ، وذلك من عظم المهابة والهول في ذلك اليوم؛ وهو كقوله تعالى : ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ النبأ: ٣٨ والمراد بإتيان اليوم إتيان أهواله وشدائده ، كي لايصير اليوم ظرفاً لإتيان اليوم.(١٠٧)

والآخر: أنّه الشيء المهيب الهائل المستعظم فحذف ذكره بتعيينه؛ ليكون أقوى في التخويف(١٠٨).

واتفقوا على أنّ ناصب﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾﴿ لَا تَكَلَّمُ ﴾ أو بـــ(أذكر) مضمرة، أو بالانتهاء المقدر، أي:ينتهي الأجل يوم يأتي(١٠٩) .

أما الوقف فاختلفوا في المصطلح فهو عند السجاوندي مطلق، وعند الأنصاري صالح، وعند الأشموني حسن، والمصطلحات هذه يجوز الإبتداء بعدها كلها، ولم يبين هؤلاء العلماء على أي إعراب اعتمدوا، وكأنهم جوزوه على الوجهين(١١٠)، وفصل الكواشي في تلخيصه بقوله: ((﴿ لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴾ معلومٍ محسوب لاأحب الوقف هنا؛لأنّ فاعل يأتي ضمير يرجع إلى يوم في قوله يوم مجموع له الناس ولا يرجع إلى يوم المضاف إلى يأتي ؛لأنّ المضاف كجزء المضاف إليه ،أو الفاعل الله يكفي الوقف على﴿ مَّعْدُودٍ ﴾))(١١١)، وكأنّه رأى أنّ الرابط في الضمير العائد لفظي وفي لفظ الجلالة معنوي .

رابعاً: حذف المفعول

قال تعالى:﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ البقرة: ١٨٠

الوقف على﴿ خَيْرًا ﴾

وهذا يعتمد على بيان مفعول ﴿ كُتِبَ ﴾ المبنيّ للمفعول وحُذِف الفاعل وهو اللهُ تعالى للعلم به وللاختصار، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكونَ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ أي: كُتِب عليكم الوصيةُ،فيكون معنى كتب فرض، وجاز تذكيرُ الفعلِ لوجهين، أحدُهُما: كونُ القائمِ مقامَ الفاعلِ مؤنثاً مجازياً، والآخر: الفصلُ بينه وبين مرفوعه(١١٢).

وغلّط النحاس ماذكره ابن شاذان نقلاً عن محمد بن عيسى المقرىء قوله بتمام الوقف على﴿ خَيْرًا ﴾ (١١٣) ،وتبعه الداني بقوله: ((وقال نافع ومحمد بن عيسى

الأصبهاني والدينوري:﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا چتام. وليس كذلك؛ لأن﴿ ٱلۡوَصِيَّةُ چمتعلقة بقوله:﴿ كُتِبَ ﴾، والمعنى: فرض عليكم الوصية))(١١٤).

وقال الأشموني: ((﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ﴾ حسن، كذا قيل، وليس بشيء، لأن قوله﴿ بچمرفوعة بـــ﴿ ؤچ الذي هو فعل ما لم يسم فاعله، وأقيمت﴿ ٱلۡوَصِيَّةُ ﴾ مقام الفاعل فارتفعت به، والمعنى فرض عليكم الوصية: أي فُرِض عليكم أن توصوا وأنتم قادرون على الوصية، أو مرفوعة باللام في﴿ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ ﴾ بمعنى فقيل لكم الوصية للوالدين بإضمار القول، ولا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله، ولا بين القول ومقوله)) (١١٥).

والثاني: أنه الإيصاءُ المدلولُ عليه بقوله:﴿ ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ چ أي: كُتِب عليكم أن توصوا ،أي: الإيصاء، فيكون كتب بمعنى:قيل(١١٦).

قال الداني: ((ويجوز أن يقطع من ذلك ويرفع بالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: فعليكم الوصية. ويكون المرفوع بـــ﴿ كُتِبَ ﴾مضمراً، تدل عليه ﴿ ٱلۡوَصِيَّةُ ﴾) . والتقدير: كتب عليكم الإيصاء.. فيصح [بذلك] ما قالوه))(١١٧)، وقال الأشموني :((وهو أنها مرفوعة بالابتداء، وما بعدها، وهو قوله:﴿ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ ﴾ خبرها، ومفعول﴿ ؤچمحذوف: أي كتب عليكم أن توصوا، ثم بين لمن الوصية، أو خبره محذوف: أي الإيصاء كتب: أي فرض عليكم الوصية للوالدين والأقربين، فعلى هذا يحسن الوقف على﴿ خَيۡرًا ﴾))(١١٨).

والثالث: أنه الجارُّ والمجرورُ، وهذا يتَّجِهُ على رأي الأخفشِ والكوفيين(١١٩).

والوجه أنه لاوقف على﴿ خَيۡرًا ﴾ في الوجه الأول لعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول، أما الوجهان الآخران فيجوز الوقف على ﴿ خَيۡرًا ﴾ ويكون حسناً لعدم

جواز الابتداء بعده لتعلق ﴿ ٱلۡوَصِيَّةُ ﴾ فهي مفروضة بـ﴿ كُتِبَ ﴾ ؛ لأنّ حكم المكتوب فيها بعد موت صاحبها لم يأتِ بعدُ.

حذف مفعولي (علم)

﴿ أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝١٠ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرٞ ﴾ العاديات:٩-١١.

الوقف على﴿ ٱلصُّدُورِ ﴾

ويبين الوقف مفعولي﴿ يَعۡلَمُ ﴾ جملة﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرٞ ﴾ الضمير في ربهم وبهم يعود على الإنسان، لأنه يراد به الجنس وفي هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أن هذه الجملة سدت مفعولي﴿ يَعۡلَمُ ﴾ فكان الأصل أن تفتح (إن)، ولكنها كسرت من أجل اللام التي في خبرها(١٢٠) ، وقد قرأ بها أبو السَّمَّال والحجاج: بفتح الهمزة وإسقاط اللَّام من ﴿لَّخَبِيرٞ ﴾ وهذه قراءة شاذة [١٢١] .

ويرى السجاوندي أنّه لا وقف على﴿ ٱلصُّدُورِ ﴾ ؛ لأنّ المصدر المؤول من جملة﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرٞ ﴾ قد سد مسد مفعولي﴿ يَعۡلَمُ ﴾ [١٢٢].

والآخر: أن تكون هذه الجملة مستأنفة ويكون مفعول﴿ يَعۡلَمُ ﴾ محذوفا ويكون الفاعل إما ضميرا يعود على الإنسان والتقدير: أفلا يعلم الإنسان حاله وما يكون منه إذا بعثر ما في القبور؟ ،أو أن يكون فاعل﴿ يَعۡلَمُ ﴾ ضميرا يعود على الله، والمفعول محذوف والتقدير: أفلا يعلم الله أعمال الإنسان إذا بعثر ما في القبور، ثم استأنف قوله﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرٞ ﴾ على وجه التوكيد، أو البيان للمعنى المتقدم(١٢٣).

والوقف تام عند الداني وتبعه الأنصاري(١٢٤) ، وتابعهم الأشموني بقوله: ((﴿ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ ج تام، وقال الكواشي: ولم أر أحدًا من الأثبات ذكر هنا وقفًا

ورأى الوقف هنا حسنًا، وهو كما قال للابتداء بـــ(إن)، ومفعول ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ محذوف، وهو: العامل في الظرف، أي: أفلا يعلم ما له إذا بعثر، أو أنَّه ما دل عليه خبر (إنّ)، أي: إذا بعثر جوزوا))(١٢٥)، ولم أجد قول الكواشي في تلخيصه ولعله في تفسير الكواشي، وإذا ماسلّمنا بوجود قول الكواشي فقوله مردود لأنّ الوقف هنا ذكره الداني وهو متقدم عليه.

والأولى الوجه الثاني؛ لأنّ الوجه الأول بُني على القراءة الشاذة وأنّ العامل في ﴿ إِذَا ﴾ هو ﴿ بُعۡثِرَ ﴾ ، ولا يعمل فيه ﴿ يَعۡلَمُ ﴾؛ إذ لا يراد به العلم من الإنسان ذلك الوقت ، إنما يراد في الدنيا. ولا يعمل فيه ﴿ خبير ﴾؛ لأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها، ويكون مفعول ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ محذوفاً(١٢٦)، والوقف حسن على ﴿ ٱلصُّدُورِ ﴾ لجواز الوقف وعدم جواز الابتداء لعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً.

خامساً: بين حذف الصفة وحذف المصدر

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ ٨٧ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨ ﴾ البقرة: ٨٧ – ٨٨

الوقف على ﴿ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾

وهذا الوقف تبينه وجوه نصب ﴿ فَقَلِيلٗا ﴾ وللعلماء فيه وجوه:

الأول: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: فإيماناً قليلاً يؤمنون.

الثاني: أنه حالٌ من ضمير ذلك المصدر المحذوف والتقدير: فيؤمنونه، أي: الإيمان في حال قلّته.

الثالث: أنه صفةٌ لزمان محذوفٍ، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون.

الرابع: أنه على إسقاطِ الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلمَّا حُذِفَ حرف الجرّ انتصب(١٢٧).

والوقف جائز على تلك الوجوه كلّها(١٢٨).

الخامس: أن يكونَ حالاً من فاعل ﴿ يُؤۡمِنُونَ ﴾ ،أي: فجمعاً قليلاً يؤمنون أي المؤمن فيهم قليلٌ، قال معناه ابن عباس وقتادة(١٢٩)، وليس بوقف على هذا الوجه؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبه(١٣٠).

سادساً: النصب على حذف حرف الجرّ

قال تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ٢٠ ﴾ هود: ٢٠

الوقف على﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾ ويعتمد على وجوه إعراب﴿ مَا ﴾ وهي ثلاثة:

الأول: أنّها منصوبة المحلّ على إسقاطِ حرف الجر على معنى : بما كانوا يستطيعون السمع، والعرب تقول : جزيته ما فعل وبما فعل ؛ فيحذفون الباء مرة ويثبتونها أخرى(١٣١).

لا وقف على﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾ ؛ لأنّ حرف الجر الباء حُذف تخفيفاً فنصب الفعل ،أي: يضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع، فلما حذفت الباء تخفيفاً وصل الفعل فنصب، وعلى هذا لا يوقف على﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾ (١٣٢).

والثاني: يجوز أن تكون (ما) ظرفا ، والمعنى : يضاعف لهم أبدا ، أي: مدة استطاعتهم السمع والبصر ، والله سبحانه يجعلهم في جهنم مستطيعي ذلك أبدا(١٣٣).

والثالث: يجوز أن تكون (ما) نافية لا موضع لها ؛ إذ الكلام قد تم قبلها ، والوقف على العذاب كاف ؛ والمعنى : ما كانوا يستطيعون في الدنيا أن يسمعوا سمعا ينتفعون به ، ولا أن يبصروا إبصار مهتد(١٣٤).

الوقف كافٍ على﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾ عند النحاس(١٣٥) وتام عند الأشموني ثم يبتدأ: ﴿ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ﴾ ، أي: لم يكونوا يستمعون القرآن، ولا ما يأتي به رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؛ لشدة العداوة، فلذلك كانت (ما) نفيًا، ولذلك حسن الوقف على﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾(١٣٦).

ولا وقف على﴿ ثچعلى الوجه الأول؛لارتباطه بما قبله لفظاً،والأولى أن يكون الوقف على﴿ ثچكافياً على الوجهين الأخيرين؛لأنّ الضمير وصفَ الله به هؤلاء المشركين المتقدم ذكهم في قوله تعالى﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ١٩ ﴾ هود: ١٧ – ١٩ (١٣٧).

سابعاً: بين حذف الفعل وحذف الحرف

قال تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ البقرة: ٦ - ٧

الوقف على﴿ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾ ، ويعتمد ذلك على وجوهي قراءة﴿ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ :

الأول: الرفع(١٣٨) ، وفيه وجهان:

أحدهما:أن ترتفع بالابتداء وقوله: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ الخبر، قال الأخفش في : ((فإنَّ الختمَ ليس يقع على الأبصار إنما قال :﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾ ، ثم

قال :﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ مستأنفاً))(١٣٩)، وتكون جملة معطوفة على الجملة قبلها(١٤٠).

فعلى هذا الوجه الوقف حسن على﴿ سَمۡعِهِمۡۗ ﴾ عند ابن أوس، وتبعه الأنباري(١٤١)،وكافٍ عند الداني، ومطلق عند السجاوندي(١٤٢).

والآخر: ان يكون﴿ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۗ ﴾ هو الخبر المقدم و﴿ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ عطف عليه و ﴿ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ مبتدأ مؤخر(١٤٣). فلا وقف إلاّ على﴿ غِشَٰوَةٞۖ ﴾؛ لعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول.

الثاني: النصب(١٤٤) :

١-على اضمار الفعل (جعل) وأشار الفّراء إلى انّ الاضمار حسن على حذف الفعل الماضي (جعل)؛ لأنّ في أول الكلام ما يدل عليها(١٤٥)، وهذا التقدير للفعل (جعل) لم يكن كيفياً بل أنّه انطلق من آية أخرى في سورة الجاثية ، وهي قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٢٣ ﴾ الجاثية: ٢٣ ،والفّراء يرى أن المعنى واحد (١٤٦).

ولاوقف على﴿ سَمۡعِهِمۡۗ ﴾ عند ابن أوس وقال ابن الأنباري: (فإذا نصبتها بفعل مضمر كان الوقف على﴿ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ أحسن منه إذا نصبت﴿ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ بـــ(ختم)،والوقف على(الغشاوة)أحسن)(١٤٧)، و والوقف على﴿ سَمۡعِهِمۡۗ ﴾ عند النحاس كافٍ وتبعه العماني(١٤٨). .

٢-اتباعها موضع السمع إذ كان موضعه نصبا وإنْ لم يكن حسنا اعادة العامل فيه على﴿ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ ولكن على اتباع الكلام بعضه بعضا(١٤٩) واستشهدوا بقول الشاعر(١٥٠) :

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شتت همالة عيناها

فنصب الماء على الاتباع مع انه يشرب ولا يعلف(١٥١) .

قال الداني: ((فعلى هذا لا يوقف على﴿ سَمْعِهِمْ ﴾ ؛ لأن (الغشاوة) منصوبة بفعل دل عليه (ختم)، إذ الختم في المعنى (جعل) فكأنه قال: وجعل على أبصارهم غشاوة))(١٥٢)، ويسوغ الوقف على ﴿ سَمْعِهِمْ ﴾ عند الأشموني(١٥٣).

٣-النصب على إسقاط حرف الجر فيكون﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ معطوفا على ما قبله ، والتقدير : ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة(١٥٤)،فعلى هذا لا يوقف على سمعهم لتعلق آخر الكلام بأوّله(١٥٥).

٤- أنْ يكون ﴿ غِشَٰوَةٌ ﴾ **اسما نائبا عن المصدر من باب (قعدت جلوسا)**(١٥٦).

وقد أشار عدد من النحاة إلى أنّ العطف اولى من عدم العطف لكن إذا لم يكن العطف متعيناً عند ذاك النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق بالمعنى(١٥٧).

الخاتمة

ومن النتائج التي توصل إليها البحث:

١- إنّ أسلوب الحذف من أهم الأساليب التي اهتم بها المفسرون.

٢- إنّ أسلوب الحذف يؤثر على نوع الوقف والابتداء .

٣- إنّ أغلب الوقوف إن حُذف المسند فالوقوف كافية وإن حُذف المسند إليه فالوقوف تامة.

٤- إنّ أغلب الوقوف تعتمد على حذف المسند أو المسند إليه، يأتي بعدها حذف الفضلات ثم حذف الحروف.

٥- إنّ كتب الوقف كثيرة الاهتمام بهذا الأسلوب.

٦- إنّ علماء الوقف يعطون نوع الوقف معتمدين على الحذف بحسب تقديره للمعنى واتصاله بما قبله .

٧- إنّ كتب الوقف لم تعين نوع الوقف في الغالب، وأما الأماكن التي عُيّن فيها الوقف فمتقاربة الأعداد بين التام والكافي والحسن.

الهوامش

١- معجم مقاييس اللغة(مادة:أثر)١/ ٥٣.

٢-التعريفات ٢٣/١.

٣ - ينظر : لسان العرب(مادة: حذف) ٩/ ٣٩، والصحاح(مادة: حذف) ٤/ ١٣٤١

٤- البرهان في علوم القرآن : ١٠٣/٣ .

٥- النكت في اعجاز القرآن،ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ٧٦ .

٦ - المثل السائر ٢١٩/٢.

٧-دلائل الاعجاز ١٦٨ .

٨ - البيان في روائع القرآن١٠٩/٢.

٩- الكتاب : ٥٣/١و٢١٢ و١٣٠/٢و ٢٣٩ و٣٩١.

١٠-المصدر نفسه : ٣٠٨/١ .

١١ - المصدر نفسه : ٢١٢/١ ، ٢٤٧/٣ .

١٢ - المصدر نفسه : ٢٣٩/٢ .

١٣ - المصدر نفسه : ٣٩١/٢ .

١٤-الخصائص ٣٦٢/٢ وما بعدها.

١٥-مقاييس اللغة١٣٥/٦ مادة(وقف).

١٦ - محمد بن الحسن بن علي بن سعيد أبو محمد العماني المقرئ، صاحب الوقف والابتداء،له كتب أشهرها المرشد توفي(٥٠٠ه)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء١/ ٢٢٣، والمرشد مقدمة تحقيق هند٢٨.

١٧ -المرشد ٥/١ .

١٨-النشر ١٨٩/١.

١٩ - التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١١٧.

٢٠ – هو موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن رافع الشيباني الموصلي الشافعي المعروف بالكواشي، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء١/ ١٥١، والتلخيص في تفسير القرآن العظيم للكواشي مقدمة المحقق١٧.

٢١ – ينظر التلخيص مخطوط ج٤/٣١١.

٢٢ – المرشد ٣/٦٤٢.

٢٣ – ينظر: القطع ٦٢٥، والمرشد ٣/.٦٤٢

٢٤ –ينظر::كتاب الوقف والابتداء لابن أوس٥٤٦، والإيضاح٤٥٩.

٢٥ –ينظر: المكتفى ١٨٣.

٢٦ – ينظر :علل الوقوف٤٦٨.

٢٧ –ينظر: كتاب الوقف والابتداء لابن أوس٥٤٦، والإيضاح٤٥٩، والقطع ٦٢٥، والمرشد ٣/٦٤٢.

٢٨ –المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ٥٥١.

٢٩ –ينظر: الدر المصون ١/ ٢٣٤.

٣٠ –ينظر :الإيضاح٢٦٦، والقطع والإئتناف٥٧، وعلل الوقوف ٥ .

٣١ –ينظر: المقصد١٠٢.

٣٢ –ينظر: الدر المصون ١/ ٢٣٤.

٣٣ –ينظر :القطع والإئتناف٥٧ .

٣٤ –ينظر :منار الهدى٩١.

٣٥ –ينظر: الدر المصون ١/ ٢٣٤.

٣٦ –ينظر :القطع والإئتناف٥٧.

٣٧ –ينظر :منار الهدى٩١.

٣٨ –ينظر: المقصد١٠٢.

٣٩ –ينظر: الدر المصون ١/ ٢٣٤.

٤٠ –ينظر :القطع والإئتناف٥٧.

٤١ –ينظر :منار الهدى٩١.

٤٢ –ينظر: المقصد١٠٢.

٤٣ -ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٦٤، والتحرير والتنوير ١/ ٣٦٥ و٣٦٧و ٣٧١.

٤٤ -ينظر:معاني القرآن للفراء١/١٩٢، والدر المصون ٣/ ٤٤-٤٦، ومعجم القراءات١/٤٥٠-٤٥١.

٤٥ - ينظر: القطع١٢٠.

٤٦ - ينظر :المرشد تحقيق هند٤٣٢-٤٣٤.

٤٧ - ينظر: القطع١٢٠.

٤٨ -ينظر : كتاب الوقف والابتداء لابن أوس١٨٢.

٤٩ -ينظر :إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٤-٢٩٥.

٥٠ -علل الوقوف ٥١.

٥١ -منار الهدى١٥٦-١٥٧.

٥٢ -علل الوقوف ٥١.

٥٣ - ينظر: القطع١٢٠.

٥٤ -علل الوقوف ٥١.

٥٥ -ينظر :التحرير والتنوير٣/١٧٧.

٥٦ -منار الهدى١٥٦-١٥٧.

٥٧ -ينظر: الدر المصون ٣/ ٦٩

٥٨ -ينظر: القطع ١٢١.

٥٩ -ينظر: علل الوقوف٥١.

٦٠ -ينظر:المكتفى١٤١.

٦١ -ينظر:المصدر نفسه١٨.

٦٢ -ينظر: المرشد تحقيق هند٤٣٦.

٦٣ -ينظر: التلخيص مطبوع٣/٣٣، والمقصد١٢٩.

٦٤ -ينظر: منار الهدى١٥٨.

٦٥ -ينظر: تفسير الرازي ٧/ ١٦٥، وتفسير البغوي ١/ ٤١٩، والدر المصون ٣/ ٦٩.

٦٦ -ينظر :الدر المصون١/١٩٤٣ ،ومغني اللبيب١/٨٢٤ ، وتفسير أبي السعود٣/٩.

٦٧ -ينظر :تفسير ابن كثير٥/٨٢ ، وفتح القدير٢/١٥.

٦٨ -ينظر :التلخيص مخطوط ١/٢٠٣-٢٠٤.

٦٩ -ينظر :المقصد ١٥٩، ومنار الهدى ٢٤١.

٧٠-ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٠.

٧١ -ينظر :كتاب الوقف والابتداء لابن أوس ٢٣٤.

٧٢ -المقصد ١٥٩.

٧٣ -ينظر :منار الهدى ٢٤١.

٧٤ -ينظر: علل الوقوف ١٠٧.

٧٥ - التحرير والتنوير ٤ / ٢٢٢.

٧٦ -ينظر: الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية٣٨٨-٣٨٩، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم١٣٥-١٣٦، والوجيز في الوقف اللازم والمتعسف ٢٦-٢٧.

٧٧ -ينظر: علل الوقوف ١٠٧، وتفسير البغوي ٣/١٨، والوجيز في الوقف اللازم والمتعسف ٢٦-٢٧.

٧٨ -ينظر : الدر المصون ٩/ ٦٩٠-٦٩١.

٧٩ - الكتاب ١/١٤٣.

٨٠ -ينظر: الكتاب ١/ ١٤٣.

٨١ - مشكل إعراب القرآن٢/٦٧٣، ومعاني القرآن للنحاس٦/٤٧٢.

٨٢ -علل الوقوف في القرآن الكريم /٥٠٨.

٨٣ -ينظر :المرشد٢/٧٠٨.

٨٤ -المقصد ٣٣٤ .

٨٥ - منار الهدى ٧٢١.

٨٦ -تفسير أبي السعود ٨/٩٥.

٨٧ - ينظر :الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩.

٨٨-ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩، ومشكل إعراب القرآن١/١٣٠،والتحرير والتنوير٢/٣٨٥.

٨٩ -ينظر : التبيان في إعراب القرآن١/١٧٩، والجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩.

٩٠- ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩، والتحرير والتنوير٢/٣٨٥

٩١ – ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٩.

٩٢ – ينظر : تفسير أبي السعود١/٢٢٣.

٩٣ – ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٨-٩٩.

٩٤ – المرشد١/٣٤١، ومنار الهدى ١٣٤.

٩٥ –الدر المصون ١/٨٢٢.

٩٦ – الدر المصون١/٨٢١، وينظر: البحر المحيط٢/١٨٨، ومنار الهدى١٣٤، وعلم الوقف والابتداء ١٤١و١٤٤.

٩٧ –صحيح البخاري٤/ ١٤٠ رقم الحديث٣٣٥٨.

٩٨ –علل الوقوف ٣٢٧، وينظر :تفسير البغوي ٥/٣٢٥، والكشاف٣/١٢٥.

٩٩ –منار الهدى ٥٠٣-٥٠٤.

١٠٠ –اللباب في علوم الكتاب ١٣/٥٣٢.

١٠١ –ينظر :المقتضب١/١٩، وشرح ابن عقيل٢/١٦١-١٦٢.

١٠٢ –معجم القراءات٦/٣٤-٣٥.

١٠٣ –معاني القرآن للفراء٢/٢٠٧، وينظر: الكشاف٣/١٢٥، والبحر المحيط ٦/٣٠٣.

١٠٤ –منار الهدى٥٠٤ وينظر :المحرر الوجيز٤/٨٧، والبحر المحيط٦/٢٣٧.

١٠٥ –روح المعاني ١٧/٦٦.

١٠٦ – مصنف ابن أبي شيبة ٥/ ٢٨٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن١١/٣٠٠، ومنار الهدى ٥٠٤.

١٠٧ –ينظر: تفسير البحر المحيط٥/٢٦٢.

١٠٨ –ينظر: تفسير النيسابوري ٤ / ٥١.

١٠٩ –ينظر :تفسير الكشاف٢/٤٠٤، وتفسير الرازي١/٤٨ .

١١٠ –ينظر :علل الوقوف ٢٣٣، والمقصد٢١٣، ومنار الهدى ٣٨٥.

١١١ –ينظر :التلخيص ٢/٣٦٧.

١١٢ –ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١١٠، والجامع لأحكام القرآن٢/ ٢٥٨، والدر المصون ٢/ ٢٥٨.

١١٣ –ينظر: القطع٩١.

١١٤ – المكتفى ٢٩.

١١٥ – منار الهدى ١٢٤.

١١٦ –ينظر:الدر المصون ٢/ ٢٥٨.

١١٧ – المكتفى ٢٩.

١١٨ – منار الهدى ١٢٤ والمقصد ١٢٣.

١١٩ –ينظر: معانى القرآن للأخفش١/ ١٦٨، والدر المصون ٢/ ٢٥٩.

١٢٠ – ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل٢/ ٥٠٦.

١٢١ – ينظر: البحر المحيط١٠/ ٥٣١، واللباب لابن عادل ٥٣٣٣.

١٢٢ – ينظر: علل الوقوف٦٠٠.

١٢٣ – ينظر: البحر المحيط١٠/ ٥٣٠، والتسهيل لعلوم التنزيل٢/ ٥٠٦.

١٢٤ – ينظر: المكتفى ٢٣٨، والمقصد ٨٥٩.

١٢٥ – منار الهدى ٢/ ٤٢٦.

١٢٦ –ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٧٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ١٦٣.

١٢٧ – ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٦، والدر المصون ١/ ٥٠٢.

١٢٨ – ينظر : منار الهدى ١٠٤.

١٢٩ – ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٦، والدر المصون ١/ ٥٠٢.

١٣٠ – ينظر : منار الهدى ١٠٤، والمقصد ١٢٣.

١٣١ – ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٩، واللباب لابن عادل٢٨٣٨.

١٣٢ –ينظر: منار الهدى ١/ ٣٤٤.

١٣٣ – ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٠، واللباب لابن عادل٢٨٣٨.

١٣٤ – ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٠، واللباب لابن عادل٢٨٣٨.

١٣٥ – ينظر :القطع٢٦٠.

١٣٦ –ينظر: منار الهدى ١/ ٣٤٤.

١٣٧ – ينظر : تفسير الطبري ١٥/ ٢٨٧.

١٣٨–ينظر: السبعة في القراءات١٤٠ .

١٣٩ –معاني القرآن ٣٦/١، وينظر: معاني القرآن للفراء٩/١، والقطع ٤٧، والمرشد تحقيق هند١٣٣.

١٤٠- ينظر: الكشاف٤٣، والمحرر الوجيز ٨٩/١، والجامع لاحكام القرآن ١٤٠/١، والدر المصون ١١٠/١.

١٤١ -ينظر:كتاب الوقف لابن أوس١٣٤، وإيضاح الوقف ٢٥٩.

١٤٢ -ينظر: المكتفى١٩ وعلل الوقوف٣.

١٤٣-ينظر :الدر المصون ١١١/١ .

١٤٤-ينظر: السبعة في القراءات١٤٠-١٤١ .

١٤٥-ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٣، وجامع البيان ١٣١/١، والجامع لاحكام القرآن ١٤٠/١ .

١٤٦- ينظر: معاني القرآن ١٤/١ .

١٤٧-إيضاح الوقف٢٥٩.

١٤٨ -ينظر :القطع٤٨، والمرشد تحقيق هند١٣٥.

١٤٩- ينظر: الجامع لاحكام القرآن ١٣١/١ .

١٥٠-لم ينسب لأحد ينظر : الخصائص٤٣٣/٢ .

١٥١ - ينظر:المرشد تحقيق هند١٣٤.

١٥٢ - المكتفى١٩.

١٥٣ -ينظر: منار الهدى ٨١.

١٥٤- ينظر: الدر المصون ١١١/١ – ١١٢ .

١٥٥ -ينظر: منار الهدى ٨١.

١٥٦-الدر المصون ١١١/١ – ١١٢ .

١٥٧- ينظر: مغني اللبيب٦٣٣/٢، وشرح ابن عقيل٥٩٥/٢ .

المصادر

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المعروف بتفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢. إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ،(ت ٣٣٨) تحقيق د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب-بيروت،١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م .

٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ،تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط١– ١٤١٨ هـ.
٤. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ،أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)تحقيق عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة–٢٠٠٧.
٥. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت – ١٣٩١.
٦. البيان في روائع القرآن دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني : الدكتور تمام حسَّان ،ط٢، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٧. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ) تحقيق:علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
٨. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ) دار سحنون للنشر – تونس – ١٩٩٧ م.
٩. التسهيل لعلوم التنزيل ،أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت٧٤١هـ) ،تحقيق: د.عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١ – ١٤١٦ هـ.
١٠. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق:إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١١. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي و د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية – لبنان بيروت،ط١– ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١٢. تفسير القرآن العظيم المشهور بـتفسير ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي تحقيق : مصطفى السيد محمد ومحمد السيد رشاد و محمد فضل العجماوي وعلي أحمد عبد الباقي، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ.

١٣.تفسير النيسابوري غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت٨٥٠هـ) تحقيق: الشيخ زكريا عميرات،دار الكتب العلميه – بيروت ط١ – ١٤١٦ هـ.

١٤.التلخيص في تفسير القرآن العظيم ،موفق الدين أبي العباس أحمد بن يوسف الموصلي الشافعي المعروف بالكواشي (ت٦٨٠هـ)، تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور محيي هلال السرحان ، جمهورية العراق – ديوان الوقف السني – مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ، ج١و٢ سنة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م ، وج٣ سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م ، وج٤ سنة ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م، وتكملته مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، وتقع هذه المخطوطة في جزءين تحت التسلسل ٣/٩ و٣/١٠ .

١٥.تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن الفوطي (ت ٧٢٣هـ)، تصحيح وتعليق: محمد عبد القدوس القاسمي، المطبعة الهاشمية– دمشق، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

١٦.جامع البيان في تأويل القرآن، المعروف بتفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (ت٣١٠هـ) ،تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ،ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٧.الجامع لأحكام القرآن المشهور بتفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(ت٦٧١هـ) تحقيق:أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

١٨.الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ،ط١، ١٤٢٢هـ.

١٩.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٠.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق.

٢١.دلائل الاعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : د. محمد رضوان الدايه ، دمشق ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
٢٢.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت١٢٧٠هـ)،تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٥ هـ.
٢٣.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
٢٤.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٢٥.علل الوقوف في القرآن الكريم المسمى بالوقف والابتداء محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي(٥٦٠هـ)، حققه وعلّق عليه وقدّم دراسته د.أشرف حافظ أحمد عبدالسميع، دار الصحابة للتراث بطنطا.
٢٦.علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية الدكتور عبد الرزاق أحمد محمود الحربي ، جمهورية العراق – ديوان الوقف السني – مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م .
٢٧.غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.
٢٨.فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر – بيروت.
٢٩.القطع والائتناف أو الوقف والابتداء أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ٢٠٠٢.

٣٠.الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه(ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.
٣١.الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار المعروف بـمصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت٢٣٥هـ)،تحقيق: كمال يوسف الحوت مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩.
٣٢.كتاب الوقف والابتداء، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن أوس المقرئ(ت٣٣٠هـ)،دراسة وتحقيق مصطفى عبدالفتاح محمد عريبي،منشورات جامعة قار يونس–ليبيا،ط١، ٢٠٠٨م.
٣٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٤.اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
٣٥.لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم الانصاريّ (ت٧١١هـ) ، دار صادر– بيروت،ط١.
٣٦.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ،ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت٦٣٧هـ) تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة، الفجالة–القاهرة .
٣٧.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ) عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية– بيروت،ط١ – ١٤٢٢ هـ.
٣٨.المرشد في الوقف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضي الله عنهم أجمعين، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني(المتوفى بعد ٥٠٠ هـ)

(من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء)، دراسة وتحقيق:هند منصور عون منصور العبدلي،رسالة ماجستير، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٣ هـ.

٣٩. المرشد في الوقف والابتداء للإمام أبي محمد الحسن بن علي العُمانِي(من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس)، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين ، ١٤٢٣ هـ .

٤٠. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥.

٤١. معالم التنزيل في تفسير القرآن المعروف بتفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٠هـ) تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٤٢. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

٤٣. معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ،ط١.

٤٤. معاني القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ) تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة،ط١، ١٤٠٩.

٤٥. معجم القراءات الدكتور محمد عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين–دمشق،ط١، ١٤٢٢ه–٢٠٠٢م.

٤٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين ابن هشام ، (ت٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥.

٤٧. مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت ط٣– ١٤٢٠ هـ.

٤٨.مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر-بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٩.المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب-بيروت.
٥٠.المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء شيخ الإسلام، الشيخ القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: فرغلي سيّد غرباوي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،ط١،٢٠١١.
٥١.المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)دراسة وتحقيق د.جايد زيدان مخلف،مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية١٩٨٤
٥٢.منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني من علماء القرن الحادي عشر الهجري ،علّق عليه شريف أبو العلا العدوي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان،ط٢،٢٠٠٧م.
٥٣.النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت٨٣٣ه)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
٥٤.النكت في اعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٥هـ)، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلامة ، مصر ، ط٢ ، ١٣٨٧ه-١٩٦٨م.
٥٥.الوجيز في الوقف اللازم والتعسف، أبو عبدالرحمن جمال بن إبراهيم القرش، دار الإيمان الإسكندرية ط١، ٢٠٠٨م.
٥٦.الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية، إعداد إسماعيل صادق عبدالرحيم إسماعيل بإشراف أ.د.إبراهيم محمد عبدالله الخولي، دار البصائر-القاهرة،ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٧.الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، أ.د.عبدالكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام،ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.